# تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق في العلاقات الدولية (دراسة تاريخية سياسية)

**م. م. عمر أحمدعابد**
**مديرية تربية نينوى**

**المستخلص:**

إن موضوع الأنهار الدولية المشتركة يكاد ينفرد في القانون الدولي العام، من حيث عدم وجود قواعد آمرة تحكم تفاصيله، وسبب ذلك يعود إلى أن الأنهار الدولية مختلفة في أوضاعها وظروفها التاريخية والسياسية والجغرافية، لذا فإن المياه تُعَدّ من أساسيات التعاون المشترك بين العلاقات الدولية، وتشير الورقة البحثية إلى علاقات أقيمت على أساس من التعاون أو التوتر كان سببها المياه أو نتيجة لها، وتشغل المياه حيزاً مهماً في العلاقات الدولية (العالمية والإقليمية)، لذلك لم تعد مشكلة المياه ضمن نطاق فني فقط، بل أصبحت ضمن نطاق فني وقانوني وتاريخي وسياسي ودولي، وتشهد على ذلك قمم المياه والتي تؤكد على ضرورة وجود حلول سلمية للمياه وإرساء آليات التعاون الإقليمي ضمن مجال الأنهار الدولية المشتركة، وتطبيق القواعد العرفية للقانون الدولي العام من خلال المعاهدات الدولية والإقليمية، ومن خلال التتبع التاريخي لمشاكل المياه في الأنهار الدولية المشتركة فتشير الدراسات إلى ضرورة إذكاء الدبلوماسية المائية التفاوضية لدورها الفاعل في حل الأزمات المائية وتوطيد العلاقات

الدوليــة بــين دول الحــوض المشــترك.

**الكلــمات المفتاحيــة:** تأثــير - الأنهــار - العلاقــات الدوليــة - دجلــة - الفــرات

**Abstract**

Due to the fact that the issue of shared international rivers does not have any governing preemptive rules , it is nearly unique in the field of public international law. This is because the historical, political, and geographical contexts of transnational rivers vary. Water is therefore seen as a basic component of international relations cooperation. Relationships built on collaboration or tension, whether brought on by or as a result of water, are discussed in the research paper. In both global and regional international affairs, water plays a vital role. As a result, the water problem is now a technical, legal, historical, political, and global concern rather than just a technical one. The Water Summits, which highlight the need for regional cooperation mechanisms within the area of shared international rivers, the need for peaceful solutions to water issues, and the application of the customary rules of public international law through international and regional treaties, serve as examples of this. Studies that trace the history of water issues in shared international rivers show that, given its success in resolving water crises and strengthening ties between nations in the shared basin, negotiated water diplomacy should be encouraged.

Keywords: effect, reverse, international relationships, Tigres and Euphrates

**المقدمة:**

لقــد ســاهمت الأنهــار في توثيــق وتوطيــد العلاقــات بــين الشــعوب والأمــم، فهــي مصــدر النمــو والازدهــار، اذ أن معظــم الحضــارات القديمــة كانــت عــلى ضفــاف الأنهــار، نذكــر منهــا حضــارة وادي الرافديــن التــي قامــت عــلى ضفــاف نهــري دجلــة والفــرات، كذلــك الحضــارة الفرعونيــة التــي قامــت عــلى ضفــاف نهــر النيــل.

مــع تطــور الحضــارة الإنســانية والتطــور العلمــي والتكنولوجــي الــذي يشــهده العــالم، لم يعــد دور الأنهــار قــد حــصر في الــشرب والــري والملاحــة فقــط، بــل تجــاوز ذلــك ليشــمل مجــالات أخــرى مــن الطاقــة والصناعــة، مــما جعــل مصالــح الــدول النهريــة تتعــارض أحيانــاً وتتصــادم أحيانــاً أخــرى عــلى كميــة الميــاه التــي تحتاجهــا. نظــراً لاشــتراك العديــد مــن الــدول في مجــرى مــائي واحــد فضــلاً عــن محاولــة كل دولــة متشــاركة للنهــر اســتغلال واســتخدام أكــبر حصــة أو نصيــب مــن ميــاه النهــر وفقــاً لمــا يخــدم مصالحهــا دون مراعــاة لمصالــح الــدول الأخــرى المشــتركة معهــا في النهــر، فقــد أدى ذلــك إلى خلــق توتــر في العلاقــات بــين هــذه الــدول، ونشــوب نزاعــات وصراعــات بــين العديــد مــن الــدول حــول تقاســم ميــاه الأنهــار.

ان نظام الأنهار الدولية قبل أن يصل إلى ما هو عليه حالياً، كان قد مر بمراحل عديدة عبر التاريخ وبعد الحرب العالمية الأولى وأنشأت عصبة الأمم في أعقابها ووضع نظام برشلونة ١٩٢١ الذي الذي فرض على الدول نوعين من الالتزامات، الأول سلبي يقضي بالامتناع عن أي عمل يعرقل العلاقة النهرية، والثاني إيجابي يقضي بتنظيف وكري الأنهار في مجاريها. بناءً على ماسبق، نجد أن المياه تلعب دوراً هاماً في التأثير على العلاقات الدولية تأثيراً إيجابياً من خلال توطيد علاقات التعاون بين الدول أو تأثيراً سلبياً من خلال خلق النزاعات والتوترات بين الدول وهذا ماتؤكده بعض الدراسات بأن الحروب القادمة إن حدثت ستكون من أجل المياه بعد أن كانت قائمة من أجل النفط ، وتلعب الدبلوماسية المائية التفاوضية دوراً مهماً في حل المشكلات المائية وإرساء صيغ التعاون الإقليمي المشترك بين الدول المتشاركة في مياه الأنهار الدولية.

**١. مفهوم النهر الدولي:**

إن موضوع الأنهار الدولية المشتركة يكاد ينفرد في القانون الدولي العام، من حيث عدم وجود قواعد آمرة تحكم تفاصيله، وسبب ذلك يعود إلى أن الأنهار الدولية مختلفة في أوضاعها وظروفها التاريخية والسياسية والجغرافية، إن تعبير الأنهار الدولية في القانون الدولي التقليدي يقصد به: (المجاري المائية الدولية التي تفصل أو تعبر إقليم أكثر من دولة)[١]، واستخدمت تسمية الأنهار الدولية في الأمم المتحدة ومؤتمرات أخرى كمؤتمر الأمم المتحدة للمياه عام ١٩٧٧م واتفاقية نيويورك عام ١٩٩٧م.

**٢. معايير النهر الدولي:**

للنهر الدولي معياران، الأول: ذو طبيعة سياسية لأنه سيتعلق بإقليم أكثر من دولة، والثاني: ذو طبيعة اقتصادية فهو أداة للحياة الاقتصادية الدولية[٢].

**٣. أشكال الأنهار الدولية[٣]:**

الأنهار الدولية قد تكون:

أ-أنهاراً متاخمة: والتي تكون إحدى ضفتيها حدوداً دولية بين دولتين.

ب-أنهاراً حدودية: أي تكوِّن خط الحدود بين دولتين أو أكثر.

ج-أنهاراً متتابعة: أي أنهار تمر في إقليم أكثر من دولة بالتتابع ونهر دحلة والفرات من هذا النوع.

**٤. يمكن تقسيم موضوع الأنهار الدولية بشكل عام إلى بابين:**

**الأول:** يتضمن المبادئ العامة التي أقرها العرف وما تضمنته الاتفاقيات الدولية بخصوص تنظيم استخدام الأنهار الدولية.

**الثاني:** يتضمن الاتفاقات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للأنهار في مختلف أنحاء العالم.

**٥. نظرة تاريخية عن الاتفاقيات للأنهار الدولية إبان الفترة (١٨١٥م-١٩٩٧م):**

أدخلت الأنهار الدولية في استراتيجيات

الدول ومنذ القرن الثامن عشر في مجال محدد، وهو استخدامها للأغراض الملاحية، فمؤتمر فيينا عام ١٨١٥ أعاد تنظيم البيت الأوروبي بعد حروب نابليون، مما توصل إليه عقد اتفاقية تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية، وكان الهدف الرئيس هما نهري الدانوب والراين، ولم تتطرق الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية إلى استخدام الأنهار الدولية لغير الملاحة إلا نادراً. وكان السبب هو كثرة الثلوج والأمطار، في حين لجأت إلى ذلك دول أمريكا الجنوبية منذ القرن التاسع عشر ولغزارة الأمطار وسقوط الثلوج في منطقة الشرق الأوسط ولقلة السدود، فالمنطقة لم تضع الأنهار الدولية في استراتيجيتها كأحد العوامل المهمة[٤].

نتيجة للتغير المناخي في أنحاء العالم، وحلول الجفاف وارتفاع درجات الحرارة اضحت الأنهار تشكل عصب الحياة لكثير من الدول وخاصة في الشرق الأوسط . منذ بدايات القرن الماضي بدأت الدول المتشاركة بالأنهار الدولية بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الأنهار الدولية لتنظيم استخدام تقاسم المياه، وادى ذلك لحدوث مشاكل في النصف الثاني من القرن الماضي، وعلى سبيل المثال مشكلة نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا،وانهر النيل بين مصر والدول المتشاركة عليه ونهري الأردن والليطاني مع إسرائيل والروافد التي تصب في نهر دجلة والتي تنبع من إيران والخلاف بين الدولتين واتفاق الهند والباكستان سنة ١٩٦٠ حول نهر أندوس والمعاهدة التي أبرمت بعد خلافات بين الدول المتشاركة على نهر الأمازون في عام ١٩٧٨ لتنظيم التعاون في النهر[٥].

وفي نهايات القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين، تعالت الصيحات حول شحة مياه الأنهار غير المتوقع في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لعدم وجود اتفاقيات لتقسيم المياه لمعظم الأنهار، وبدأت التكهنات بأن شحة المياه ستكون الدافع المحرك للنزاعات المسلحة وأطلق عليها (حروب المياه)، وما يزيد في التوجه نحو هذه الأوضاع هو زيادة عدد سكان الشرق الأوسط وتوسع التصحر فيها، فمثلاً جمهورية مصر العربية ونتيجة الظروف التي تمر بها، فقد دخلت مفاوضات مع الدول المتشاركة على نهر النيل بخصوص الاتفاقية المقصورة بينهم في الخمسينيات من القرن الماضي ولم يتوصل المجتمعون إلى اتفاق[٦].

**٦. أهم المرجعيات القانونية الخاصة بنهري دجلة والفرات إبان المدة (١٩٢٠-١٩٨٠)[٧]:**

إن من أهم المرجعيات الخاصة بنهري دجلة والفرات إضافة إلى المرجعيات العامة:

أ. معاهدة لوزان (١٩٢٠م): فقد نصت المادة (٣) من هذه المعاهدة، على تشكيل لجنة مشتركة من سوريا والعراق

وتركيا، مهمتها معالجة ما ينجم عن استخدام مياه نهري دجلة والفرات من مشاكل.

ب. المعاهدة العراقية - التركية (١٩٤٦م): وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار، عالجت أحد البروتوكولات الملحقة بها منها موضوع تنظيم مياه نهري دجلة والفرات والانتفاع بها بين الدولتين والتشاور وتبادل المعلومات، وإعلام تركيا للعراق عن مشاريع بناء سدودها والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين، أما المادة (٣) من نفس البروتوكول فتنص على أن تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات المائية لقياس المياه وتصريفها ويتحمل الطرفان النفقات، والمادة (٥) منه، توافق تركيا على إطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاؤها على نهري دجلة والفرات لخدمة مصلحة كلا البلدين.

ت. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (١٩٧١): وجاء فيه حل الاتفاق لخزانات المائية لسدي كيبان والجافية.

ث. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (١٩٨٠): تطرق الى السيطرة على التلوث في المياه المشتركة، وكذلك اقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها الأطراف.

بناء على ماسبق يرى الباحث: أن المرجعيات السابقة قد صيغت بصورة ضبابية وتعطي كذلك مساحة لتركيا بترك ما معمول به في المعاهدات الجماعية، وان تبتكر بذات الوقت الطرق التي تخدم مصالحها. أن وجود تشريع دولي حول المياه بين البلدان المشتركة بالمياه ملزم بات ضرورياً وهذا ما سعت إليه الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، فشكلت لجاناً من الخبراء القانونيين والفنيين، ودرست الموضوع بتعمق وحددت بصورة فنية وقانونية، التعاريف الفنية لتحديد كمية ونوعية المياه السطحية والجوفية من الأنهار الدولية بشكل لا لبس فيه.

**٧. الأبعاد القانونية والسياسية للأنهار الدولية المشتركة وأثرها في العلاقات الدولية:**

**أ- الأبعاد القانونية للأنهار الدولية:**

إن القانون الدولي والاتفاقيات والقواعد القانونية ذات الصلة بقضايا الأنهار الدولية تستمد شرعيتها من خمسة مصادر قانونية تعمل على تنظيم العلاقة بين دول الحوض المشترك، اذ تعد تلك المصادر هي الأساس في فض النزاعات المائية بين الدول[٨].

لم يتوصل المجتمع الدولي بعد إلى صيغة قانونية محددة وملزمة، مبنية على قواعد ومبادئ ثابتة لاقتسام المياه في الأنهار الدولية، فالدول التي تشترك في استغلال الأنهار الدولية عقدت أكثر من (٣٠٠) اتفاقية ومعاهدة فيما بينها، وتوصل

المجتمع الدولي إلى العمل على إحداث صياغة قانونية ترضي جميع الأطراف عبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١م[٩].

وبنظرة تاريخية يمكن القول أن جمعية القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين عام ١٩٦٦م، المنعقد في هلسنكي، أرست قواعد انبثقت من المؤتمر أعلاه، وتعد أول نظام قانوني كامل للقواعد التي تحكم استعمال مياه الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية[١٠] والذي تضمن سبعة وثلاثين مادة قانونية تخص الأنهار الدولية[١١].

لقد حدد الفقه الدولي عدداً من النظريات الفقهية التي تشير إلى حقوق الدول المشتركة في النهر الدولي وكالآتي:

**أولاً- نظرية السيادة الإقليمية المطلقة:**

تعني إطلاق يد دولة المنبع بالتصرف في مياه النهر الذي يمر بإقليمها دون الاهتمام بحقوق الدول المتشاركة معه[١٢].

**ثانياً- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:**

تؤسس هذه النظري على أساس الموازنة بين الحقوق المائية للدول كافة، إلى جانب التزاماتها المتقابلة التي لا تحظر الاستغلال الضار بمصالح الآخرين من جهة أخرى، إن هذه النظرية تفرض التزاماً على الدول المتشاركة بأن تمارس سيادتها على النهر الذي يمر في إقليمها على أن تحترم حقوق الدول المتجاورة منطلقة من قاعدة لا ضرر ولا ضرار. وفي هذه النظرية تكون دولة المصب هي صاحبة المصلحة في تطبيقها[١٣].

**ثالثاً- نظرية الملكية المشتركة:**

تقوم هذه النظرية على مبدء أن النهر الدولي من المنبع حتى المصب، يعد حوضاً جغرافياً واحداً تفصله الأقاليم والحدود السياسية، فضلاً عن وجود مزايا مشتركة لا يجوز أن تستأثر دولة بمياه النهر بمفردها[١٤].

وتأسيساً على ما تم ذكره: يرى الباحث بأن دول المنبع تفضل هذه النظرية لأنها تتيح لها السيطرة على الإطلاقات المائية وتحت إشرافها، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه النظرية لم تجد لها تأييد بأي اتفاق دولي، مع اختلاف ما ذهبت إليه النظريات الآنفة الذكر.

يمكن القول بأن النظرية التي تمثل العدالة والإنصاف في تقاسم المياه هي التي يتحقق فيها عنصران.

الأول: الانتفاع المنصف والمعقول لمياه النهر بين الدول المتشاركة فيه.

الثاني: عدم إلحاق الضرر بالحقوق المائية من جراء الانتفاع بمياهها.

**ب- الأبعاد السياسية لمشكلة الأنهار الدولية بين دول الحوض المائي المشترك:**

بالنظر تاريخياً لطبيعة العلاقات الدولية بين دول الحوض المائي المشترك، يلاحظ أن الأنهار الدولية كان لها دور اساس في رسم العلاقات الدولية، وقد أثيرت خلافات عبر التاريخ بين دول الحوض ووصل البعض

منهـا إلى حـد النزاعـات المسـلحة، في حـين تـم حـل البعـض الاخـر بالطـرق السـلمية وبصيغـة تـرضي جميـع الأطـراف، ومـن تلـك الوسـائل هي[١٥]:

**أولاً- المفاوضـات المبـاشرة بـين أطـراف الخصومـة والنـزاع:**

عنـد التوصـل إلى اتفـاق بـين الأطـراف المتنازعـة كان ابـرز نتائجهـا عقـد معاهـدة بهـذا الشـأن والتطـرق إلى جميـع التفاصيـل الفنيـة والقانونيـة والالتزامـات والحقـوق في اسـتخدام ميـاه النهـر الـدولي.

**ثانياً- اللجان التحكيمية:**

وسـيلة لتسـوية النزاعـات والخصومـات، اذ اسـتخدمت كثـيراً في مجـالات متعـددة منهـا بخصـوص الأنهـار الدوليـة، قـد لجـأت إليهـا الأطـراف المتنازعـة عنـد عـدم نجـاح المفاوضـات المبـاشرة.

**ثالثاً- المؤتمرات:**

قـد يتفـق أطـراف نـزاع عـلى نهـر دولي بينهـما عـلى إيجـاد حـل لـه، فيتـم بعقـد مؤتمـر وغالبـاً مـا يكـون إقليميـاً، وعنـد توافـر الجوانـب الإيجابيـة لهـذا المؤتمـر فإنـه ينتهـي بعقـد اتفاقيـة تسـوى بموجبهـا وجهـات النظـر المختلفـة[١٦].

**رابعاً- الهيئات والمنظمات الدولية:**

يتـم تشـكيل هيئـات ومنظـمات دوليـة تعمـل عـلى تقريـب وجهـات النظـر بـين الـدول المائيـة المتنازعـة وايجـاد حلـول مناسـبة في ذلـك .

**خامساً- اللجوء الى المحاكمة الدولية:**

قـد يتفـق الأطـراف عـلى رفـع الدعـوى إلى محكمـة العـدل الدوليـة، أو محكمـة أخـرى مختصـة بالنظـر في الموضـوع وإصـدار حكـم فيـه، ويكـون عـادة ملزمـاً للأطـراف[١٧].

**سادساً-اللجوء الى المحاكم المختصة :**

قـد يلجـأ أحـد الأطـراف (صاحـب الحـق)، ولـه مـن القـوة مـا تسـمح لـه بأخـذ حقوقـه عـن طريـق التهديـد والتلويـح باسـتخدام القـوة بعـد أن اسـتنفاذ الوسـائل السـلمية مـما يـؤدي الى نشـوء حروبـاً وتحـركات عسـكرية بموجـب القانـون الـدولي[١٨].

وتأسيسـاً عـلى ذلـك: يـرى الباحـث بـأن الأنهـار الدوليـة أصبحـت تحتـل عنـصراً اساسـياً في العلاقـات الدوليـة، كـون انهـا صنعـت مشـكلات سياسـية أضيفـت إلى المشـكلات الأخـرى التـي تعـاني منهـا العلاقـات الدوليـة، إن التحـدي الاسـتراتيجي يضفـي الى سـؤال هـو كيـف تحصـل دول الحـوض المـائي عـلى حصتهـا مـن الميـاه بحسـب حاجاتهـا مـع الاحتفـاظ بعلاقـات سـلام وتعـاون فيـما بينهـا؟ فضـلاً عـلى أن الـدول التـي تتحكـم بمنابـع الميـاه سـعت للتحكـم السـياسي والاقتصـادي تجـاه دول المصـب، مـما ينـذر بخلـق مشـكلات إقليمية أو دوليـة نتيجـة الأضرار التـي لحقـت بـدول المصـب ومنهـا نهـري دجلـة والفـرات عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر الاسـتئثار بالميـاه مـن قبـل الجانـب الـتركي.

**٩. التعاون الإقليمي المائي بين الدول المتشاركة في الأنهار الدولية:**

تعد المياه من أساسيات التعاون المشترك بين الدول المتشاركة في الأنهار الدولية، وأخذت المسائل التي تثيرها المياه ومشاكلها تزول ضمن نطاق العلاقات الدولية، ويتضح ذلك من بناء علاقات أقيمت على أساس من التعاون أو التوتر كان سببها المياه أو نتيجة لها.

تشغل المياه حيزاً مهماً في العلاقات الدولية (العالمية والإقليمية)، وتترتب الكثير من الدراسات ذات الأهمية التاريخية والسياسية والقانونية[١٩]. ولذلك لم تُعَدّ مشكلة المياه ضمن إطار فني فقط، بل أصبحت ضمن نطاق فني وقانوني وسياسي ودولي، وتشهد على ذلك قمم المياه المعقودة مثل قمة الأرض في جوهانسبرغ في أيلول ٢٠٠٢، والملتقى العالمي حول المياه في كيوتو في آذار ٢٠٠٣، ولقاء إيفان الذي قامت بتنظيمه وعقده الدول الثمانية في أيار ٢٠٠٣، وهذا دليل على أهمية السياسة المائية والتي دخلت ضمن قيم المنظومات (الاقتصادية والقانونية)، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والبيئية، وكيفية استخدام الموارد المائية لعدم إلحاق الضرر[٢٠].

**١٠. التكييف السياسي للمياه من حيث تسليعه وبيعه:**

لقد تحولت المياه إلى قضية محورية أو باتت عاملاً مهماً في السياسات الدولية، وعنصراً مؤثراً لإرساء الأمن والسلام الدوليين راهناً ومستقبلاً، ولاسيما في العقدين المقبلين لطالما كانت المياه مادة للتنافس والصراع بين الدول التي لها موارد مائية مشتركة، وفي فترات زمنية كادت تتسع وقعة تلك الصراعات وتتحول إلى صدام عسكري مباشر كالنزاع الهندي – الباكستاني بشأن السند/أندوس، والنزاع بين الأردن وإسرائيل بخصوص مياه نهر الأردن، والصراع بين سوريا وتركيا بشأن نهر الفرات عام ١٩٩٨، فضلاً عن النزاع بين بوليفيا وشيلي على مياه نهر كونكا، إلى جانب النزاعات الثنائية بين دول آسيا الوسطى فيما يتعلق بنهري (سير داريا، أمو داريا)، وأخيراً النزاع بين مصر وأثيوبيا بسبب سد النهضة على نهر النيل عام ٢٠١١[٢١].

ولكن مع الندرة في مصادر المياه لأغراض الشرب والري، وارتفاع درجات الحرارة ومسببات التغير المناخي في بعض المناطق الجيوسياسية، والذي يهدد بارتفاع مستويات سطح البحر، وما يعنيه من زيادة ملوحة التربة والتملح في بعض المسطحات المائية، كالذي يحدث في أهوار جنوب العراق ودلتا النيل، بالإضافة إلى الانفجار السكاني العالمي الذي تجاوز (٧,٦ مليار نسمة)، فقد تحولت المياه إلى قضية محورية، وباتت عنصراً مهماً في العلاقات الدولية، وعنصراً مهماً للسلام والأمن والاستقرار[٢٢].

في ظل المتغيرات الجارية في بنية النظام الدولي وتطلع بعض الدول الإقليمية إلى لعب دور مؤثر في محيطها، مع عدم وجود منظومة قانونية متفق عليها أولاً، وملزمة ثانياً للأنهار الدولية المشتركة، ظهر مفهوم جديد وهو استخدام المياه كإحدى أدوات الاستراتيجية لدى الدول، تزامناً معه برز مصطلح (جيوبولوتيك المياه): أي استخدام المياه كإحدى أدوات الهيمنة على الدول الأخرى، والتأثير في قراراتها وسياساتها نظراً لقدرتها على التحكم في مصادر المياه ونرى هذه النماذج في سياسة تركيا المائية في حوض دجلة والفرات تجاه دول الجوار الجغرافي العربي (سوريا والعراق)[٢٣].

واتساقاً مع ما تقدم: يرى الباحث بأن فكرة تسليح المياه تتمحور ببيع المياه إلى الدول الأخرى لتحقيق أجندات سياسية واقتصادية، ناهيك عن التحكم في مصادر المياه المشتركة لتحقيق التأثير سياسياً واستراتيجياً لدول العبور والمصب، وتوكيد ذلك بأن المياه سلعة استراتيجية قابلة للمقايضة مع سلعة استراتيجية أخرى لمصادر الطاقة، أما بخصوص جيوبولوتيك المياه الذي تمارسه تركيا تجاه سوريا والعراق وبعد خفض تدفق المياه في حوض دجلة والفرات فالهدف منه استخدام المياه سلاحاً من قبل تركيا على سوريا في المعارك الدائرة في الشمال السوري، وكذلك الأمر فإن بيع إسرائيل للأردن كميات من المياه تقدر بـ (٥٠ مليون متر مكعب)، يعد في سياق جيوبولوتيك المياه، الذي يهدف بالضغط على الأردن بشأن موقفها من صفقة القرن وتحديداً ملف القدس المحتلة باعتبار الأردن مشرفاً عليها منذ عام ١٩٨٨، والذي جعل من الأردن مسؤولة عن الأوقاف الإسلامية في القدس.

**١١. الصراع على المياه وتأثيره في العلاقات الدولية:**

يلقي الصراع على المياه بظلاله على الخلافات الدولية بشكل عام، وظهرت أزمة الممرات المائية بشكل واضح في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، بعد أن قامت تركيا وسوريا وإيران بالعديد من الإنشاءات على الممرات المائية المشتركة: ويتشارك العراق وسوريا وتركيا أكثر من غيرهم، بنهرين مهمين في الشرق الأوسط وهما نهرين (دجلة والفرات) قد تفاقمت المشاكل بعد أن أقامت تركيا العديد من المشاريع مثل السدود والخزانات على مجرى النهرين، لذا فإن هذه الإجراءات تعد انتهاكاً لقواعد القانون الدولي والمعاهدات والبروتوكولات والأعراف الدولية للاقتسام العادل لمجاري الأنهار الدولية، ولا تلتزم بالاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين الطرفين[٢٤].

أما سوريا فهي بلد مرور النهرين دجلة والفرات وتشترك مع العراق في مياه النهرين وخاصة أن نهر الفرات يقطع مسافة ٦١٠ كم في الأراضي السورية

وقامت بإنشاء سد الطبقة السوري على نهر الفرات، متجاهلة حق العراق المكتسب في نهر الفرات وما نتج عنه من آثار كارثية ألقت بظلالها على الخارطة الزراعية والصناعية في البلاد، وخاصة في وسط وجنوب العراق، مما دفع العديد من سكان تلك المناطق إلى الهجرة والنزوح باتجاه الشمال والفرات الأوسط، أما إيران فقد شرعت في قطع أكثر من أربعين نهراً مشتركاً بين البلدين، أي ما يعادل ٣٥٪ من واردات العراق القادمة من خارج الحدود، والتي يتغذى منها نهرا دجلة والفرات من الشمال إلى الجنوب، إلى جانب ذلك قطع الأنهار المؤقتة مثل نهر دويريج والطيب وكذلك نهري الكرخة والكارون الذي يغذي شط العرب[٢٥].

لقد عارض العراق الإجراءات التركية والإيرانية والسورية، لاستغلالها أحادي الجانب لمياه الأنهار الدولية المشتركة فضلاً عن أن الطبيعة الجغرافية لمعظم أنهار العراق أعطت العراق حصة من مياه تلك الأنهار.

ومما تقدم يرى الباحث ضرورة إذكاء الدبلوماسية التفاوضية ودورها في حل الأزمات المائية وتوطيد العلاقات الدولية بين الدول المتشاركة في مياه الأحواض النهرية المشتركة وتشكيل فريق تفاوضي من مختلف الاختصاصات لكي يحصل العراق على حقوقه المائية من مياه الأنهار الدولية.

**١٢. دور الدبلوماسية المائية في توطيد العلاقات الدولية ودورها في الأزمات المائية عبر التاريخ:**

تسعى الدبلوماسية المائية إلى أن تكون مياه الأنهار الدولية المشتركة في المنطقة العربية، في حالة النزاع إلى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي، إذ أن دبلوماسية المياه وحدها لا تكفي لحل مشكلات المياه متعددة الأوجه في المنطقة، إذ يتحتم على الدول إدارة الموارد المائية السطحية والجوفية على نحو تعاوني، واتباع منهج منسق من خلال دبلوماسية المياه[٢٦].

لتجنب تفاقم الصراعات بين الدول حول قضايا المياه، ولابد هنا من الإشارة إلى أن دبلوماسية المياه تتجاوز مفاهيم التعاون التقليدي بين الدول في مجال تنظيم قضايا المياه الدولية المشتركة، وتعتمد دبلوماسية المياه على أربعة عناصر وهي[٢٧]:

أ- فهم متفق عليه للبيانات.

ب- بناء إدارة فعالة للموارد المائية.

ج- مشاركة عامة ومشاركة أصحاب ا لمصلحة .

د- دعم طرف ثالث.

يرى الباحث ان دور محكمة العدل الدولية في حل النزاعات المائية وتوطيد العلاقات الدولية بين دول الحوض المائي المشترك، يعد دوراً اساس يحسب للمحكمة كونه يسمح لها بوضع معايير عادلة لاستخدام الممرات المائية والمساعدة في حل النزاعات

المائية بين الدول[٢٨].

اما بصدد النزاع العراقي - السوري - التركي، حول مياه نهري دجلة والفرات نجد له جذور تاريخية وسياسية معمقة ولا يرتبط بحجم ما يتوافر طبيعياً من مياه في النهرين أعلاه بقدر ارتباطه بتباين سياسات الدول الثلاث في إدارة الموارد المائية، لذا يتطلب حتمية التعاون بين الدول الثلاث، لأن ليس من مصلحة تركيا أن تتجاهل مصلحة دول المصب[٢٩]. ثم إن قدرة سوريا والعراق تكمن في تحقيق أية نتائج عملية تخص حقوقهما المائية دون التفاوض الدبلوماسي مع الدول الاخرى للمشتركين بالمياه.

بالنظر لاستراتيجية تركيا في إدارة ملف المياه المشتركة يمكن ان توضح حقيقة السلوك الخارجي التركي الذي يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما، تطوير الاقتصاد التركي، واستخدام المياه كسلاح سياسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كعوامل مؤثرة في علاقاتها مع سوريا والعراق، وتتحدد طبيعة التعامل التركي مع ملف المياه المشتركة من خلال السياسات الملتوية التي قامت تركيا بتنفيذها، ومن أهم هذه السياسات هو تقسيم المياه، إذ لم تبقى السياسة التركية ضمن حدود ردود الأفعال إزاء مطالب سوريا والعراق، بل طورت أهدافها بوضع خطط لتطويع المنطقة بما يخدم مخططاتها السياسية وذلك برفض الساسة الأتراك الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بتقاسم المياه الدولية المشتركة[٣٠].

وتأسيساً على ما تقدم: يرى الباحث أن الخيار الدبلوماسي القائم على الوسائل التقليدية لم يعد يجدي نفعاً، إذ يجب أن تتضمن الدبلوماسية المائية التقنيات الدبلوماسية الحديثة للتفاوض والوساطة، والتواصل بين الثقافات المختلفة وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة للموارد المائية، وتحويل المناظر المحتملة من المطالب المتنافسة والتضارب على تخصيص الحصص المائية إلى أشكال من التعاون بين الدول المتشاركة في مياه الأنهار الدولية، مع أهمية اللجوء إلى خيار الدبلوماسية على اعتبارها أحد أنماط الدبلوماسيات الحديثة الاكثر تكثيفاً تجاه أزمة المياه، لما تحمله من تشخيص للمشاكل واقتراح للحلول، ضمن استراتيجية تراعي المتغيرات الطارئة على صعيد التنافس بين الدول في مجال المياه.

لقد أثبت البحث بأن لقضية الأنهار الدولية المشتركة تأثيراً لما في العلاقات الدولية بين دول الحوض النهري، وهي أحد موضوعات الصراع التاريخي القديم الحديث، ومن العوامل التي تثير النزاعات والتوترات، لكنها تعد في الوقت ذاته سبيلاً إلى الحوار وبناء الثقة وتوطيد العلاقات الدولية في مختلف المجالات بين دول الحوض.

تأسيساً لما سبق، بلاحظ أن اتباع نهج

زيادة زخم اللقاءات بين أطراف الأزمة المائية في إطار مبني على الثقة المتبادلة وحسن النية يؤدي في النهاية إلى مرحلة التكامل وتعزيز الشراكة بين الدول المتشاركة في مياه الأنهار الدولية .

**١٣. الاستنتاجات:**

أ-إن المرجعيات القانونية والخاصة بمياه الأنهار الدولية قد صيغت بصورة ضبابية تعطي الحق لدول المنبع بالعمل في سياقات المعاهدات الجماعية وتبتكر الطرق التي تخدم مصالحها.

ب-إن أزمات المياه ليست أزمات فنية أو طبيعية، بل هي مؤثرة وتتحكم بها المجريات السياسية في العلاقات الدولية .

ج-ان عدم وجود صيغ تعاون جيدة بين الدول المتشاركة في احواض الأنهار الدولية يعمل على حدوث مشاكل ونزاعات بينها ويؤثر ذلك على العلاقات الدولية فيها.

د- تستفيد تركيا (دولة المنبع) في تعاملها مع مياه نهري دجلة والفرات من مفاهيم عبّرت عنها سياستها المائية، والتي تتنافى مع ما معمول به في قواعد تقاسم مياه الأنهار الدولية، حيث قامت بإنشاء السدود والخزانات دون الأخذ بنظر الاعتبار احتياجات دول المصب مما خلق نوعاً من التوترات في علاقاتها الدولية مع دول الجوار الجغرافي العربي.

ه- في ضوء المعاهدات التاريخية نلاحظ ان الدبلوماسية وفرت عملية اتصالات بين الكيانات السياسية منذ آلاف السنين وهذا ماتم اعتماده تاريخياً من قبل الرومان في حل مشكلات تتعلق بالمياه.

**١٤. التوصيات:**

أ-إرساء آليات التعاون الإقليمي للمياه للدول المتشاركة في الأنهار الدولية من أجل أن يكون هناك دراسة واضحة للمشاكل المائية للخروج بحلول علمية ليست بعيدة عن التطبيق الفعلي لتعزيز العلاقات الدولية بين دول الحوض المائي المشترك.

ب-الاتفاق على ضرورة وجود حلول سلمية للمياه وذلك من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين.

ج-تطبيق قواعد الاتفاقية والقواعد العرفية للقانون الدولي العام، من أجل إرساء أطر التعاون الإقليمي للدول المتشاركة من خلال المعاهدات الدولية والإقليمية والانضمام إليها من أجل تعزيز صيغ التعاون للحد من المشاكل المائية للأنهار الدولية المشتركة والوصول إلى نصوص قانونية نافذة لحكم العلاقات الدولية وصياغة التعاون الإقليمي.

**الهوامش:**

١- عامر عبدالفتاح الجومرد، الأنهار في العلاقات الدولية، بحث مشارك في ندوة وقائع الموارد المائية، كلية الهندسة، قسم هندسة الموارد المائية، جامعة الموصل، ٢٣-٢٠١١/١١/٢٤، ص١ ص٢.

٢- طلال جاسم السبعاوي، النظام القانوني للأنهار الدولية، نهري دجلة والفرات أنموذجاً، دار آمنة للنشرة والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤، ص٤٤.

٣- عامر عبدالفتاح الجومرد، مصدر السابق، ص ١.

٤- قيس حمادي العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على مستقبل الأمن المائي والغذائي الإقليمي، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٣، ص٢٩.

٥- قيس حمادي العبيدي، المصدر نفسه، ص٤٠.

٦- عامر عبدالفتاح الجومرد، مصدر السابق، ص ٢.

٧- خالد محمد عبدالحليم الأصور، حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر السنوي الثالث الذي نظمه مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، للفترة من ٢٤-٢٩/ ١٩٩٨/١١، ص١٧.

٨- مديحة صوفي، مشروع غاب التركي وتأثيره على الموارد المائية والواقع البيئي، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٦، ص١٨٤.

٩- المصدر نفسه، ص١٨٤.

١٠- طلال جاسم السبعاوي، النظام القانوني للأنهار الدولية، المصدر السابق، ص٤٤.

١١- صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣.

١٢- صلاح الدين عامر، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦.

١٣- سليمان عبدالله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤، ص٢٨٦.

١٤- قيس حمادي العبيدي، تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية – التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص٣٨.

١٥- عامر عبدالفتاح الجومرد، مصدر السابق، ص٣.

١٦- محمد منيب الرفاعي، المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسية، العددان (٩ و١٠)، السنة الثالثة، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٧٨.

١٧- محمد عبدالمجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي، دراسة عن سير مفاوضات قسمة المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨١.

١٨- يونس عبدالله الطائي، الأنهار المشتركة بين تركيا ودول الجوار العربية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد١، ٢٠٠٤، ص٦٤.

١٩- زياد عبدالوهاب النعيمي، التعاون الإقليمي

المائي بين الدول المتشاطئة وفق أحكام القانون الدولي، بحث مشارك في ندوة وقائع الموارد المائية للفترة من (٢٣-٢٤ آذار ٢٠١١)، كلية الهندسة، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١١.

٢٠- المصدر نفسه، ص١١.

٢١- عايد حمزة دويج، تسوية المنازعات الناجمة عن استخدام مجاري المياه الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢، ص٧١.

٢٢- دلال بحري، أهمية القانون الدولي في استقرار العلاقات المائية الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ٢٠١٤، ص٧٢ ص٨٠.

٢٣- شر مالي تسعديت، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية «دول حوض النيل أنموذجاً»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص٨٩ ص٩٢.

٢٤- كاظم موسى محمد وقيس حمادي العبيدي، نحو مقاربة استراتيجية للأمن المائي العراقي، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩، ص١٢٤.

٢٥- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٢.

٢٦- رمضان حمزة مصطفى، الدبلوماسية المائية – حلول مبتكرة، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٦٥٩٦ في ٢٠٢٠/٨/١٦، ص١.

٢٧- المصدر نفسه، ص٢.

٢٨- محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية «سد النهضة أنموذجاً»، المعهد العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦، ص١٢.

٢٩- فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤، ص٥٢.

٣٠- عبدالأمير عبد الحسين إبراهيم، الدبلوماسية المائية العراقية ودورها في تحقيق الأمن المائي، مجلة كلية المأمون، عدد خاص، ٢٠٢٣، ص١١٢.

## قائمة المصادر:


١.إبراهيم، عبدالأمير عبدالحسين، الدبلوماسية المائية العراقية ودورها في تحقيق الأمن المائي، مجلة كلية المأمون، عدد خاص، ٢٠٢٣.

٢.أبو النور، محمد محسن، الدبلوماسية المائية «سد النهضة أنموذجاً»، المعهد العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.

٣.إسماعيل، سليمان عبدالله، السياسة المائية لدول حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤.

٤.الأصور، خالد محمد عبدالحليم، حقوق سوريا والعراق – دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات، بحث مشارك في أعمال المؤتمر السنوي الثالث، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨.

٥.بحري، دلال، أهمية القانون الدولي في استقرار العلاقات المائية الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد/٣، ٢٠١٤.

٦.تسعديت، شر مالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية «دول حوض النيل أنموذجاً»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٤.

٧.الجومرد، عامر عبدالفتاح، الأنهار في العلاقات الدولية، بحث مشارك في ندوة وقائع الموارد

المائيـة، كليـة الهندسـة، جامعـة الموصـل، قسـم هندسـة المـوارد المائيـة، ٢٠١١.
٨.دويـج، عايـد حمـزة، تسـوية المنازعـات الناجمـة عـن اسـتخدام مجـاري الميـاه الدوليـة، رسـالة ماجسـتير، كليـة القانـون، جامعـة كربـلاء، ٢٠٢٢.
٩.الرفاعـي، محمـد منيـب، الميـاه بـين تركيـا وسـوريا والعـراق مـن وجهـة نظـر القانـون الـدولي، مجلـة الفكـر السـياسي، العـددان (٩ ، ١٠)، السـنة الثالثـة، دمشـق، ٢٠٠٠.
١٠.الزبيـدي، محمـد عبدالمجيـد حسـون، الأمـن المـائي العراقـي- دراسـة سـير مفاوضـات قسـمة الميـاه الدوليـة، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، بغـداد، ٢٠٠٨.
١١.السـبعاوي، طـلال جاسـم، النظـام القانـوني للأنهـار الدوليـة- نهـري دجلـة والفـرات أنموذجـاً، دار آمنـة للنـشر والتوزيـع، الأردن، ٢٠١٤.
١٢.صـوفي، مديحـة، مـشروع غـاب الـتركي وتأثـيره عـلى المـوارد المائيـة والواقـع البيئـي في العـراق، مركـز كوردسـتان للدراسـات الاسـتراتيجية، السـليمانية، ٢٠١٦.
١٣.الطـائي، يونـس عبدالله، الأنهـار المشـتركة بـين تركيـا ودول الجـوار العربيـة، مجلـة دراسـات إقليميـة، مركـز الدراسـات الإقليميـة، جامعـة الموصـل، العـدد١، ٢٠٠٤.
١٤.العـادلي، صبحـي أحمـد زهـير، النهـر الـدولي المفهـوم والواقـع في بعـض أنهـار المـشرق العـربي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، ٢٠٠٧.
١٥.عامـر، صـلاح الديـن، قانـون الأنهـار الدوليـة الجديـد والمصالـح العربيـة، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القاهـرة، ٢٠٠١.
١٦.العبيـدي، قيـس حـمادي، أزمـة الميـاه في حوضي دجلـة والفـرات وانعكاسـاتها عـلى مسـتقبل الأمـن المـائي والغـذائي والإقليمـي، مركـز الدراسـات الإقليميـة، جامعـة الموصـل، ٢٠١٣.
١٧.العبيـدي، قيـس حـمادي، تأثـير الأنهار المشـتركة بـين تركيـا وسـوريا والعـراق عـلى العلاقـات العربيـة- التركيـة، دار زهـران للنـشر والتوزيـع، عـمان، ٢٠١٨.
١٨.عيـسى إبراهيـم سـليمان، أزمـة الميـاه في العـالم العـربي والحلـول الممكنـة، دار الكتـاب الحديـث، القاهـرة، ٢٠٠٠.
١٩.محمـد، فـرح عبدالكريـم، النـزاع عـلى الميـاه بـين العـراق وتركيـا، رسـالة ماجسـتير، جامعـة الـشرق الأوسـط، عـمان، ٢٠١٤.
٢٠.محمـد، كاظـم مـوسى، وقيـس حـمادي العبيـدي، نحـو مقاربـة اسـتراتيجية للأمـن المـائي العراقـي، دار المعتـز للنـشر والتوزيـع، الأردن، ٢٠١٩.
٢١.مصطفـى، رمضـان حمـزة، الدبلوماسـية المائيـة – حلـول مبتكـرة، مجلـة الحـوار المتمـدن، العـدد/٦٥٩٦، ٢٠٢٠.
٢٢.النعيمـي، زيـاد عبدالوهـاب، التعـاون الإقليمـي المـائي بـين الـدول المتشـاطئة وفـق أحـكام القانـون الـدولي، بحـث مشـارك في نـدوة وقائـع المـوارد المائيـة، كليـة الهندسـة، جامعـة الموصـل، قسـم هندسـة المـوارد المائيـة، ٢٠١١.